

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 30-04-2007 العدد : 16077

الصفحات : 6 المسلسل : 27

أكدوا ضرورة تصدي الجميع لهذه الأفكار .. علماء ودعاة:

بيعة الجماعات المنحرفة فاسدة ولا تمت للدين بصلة

المصدر :
التاريخ :
الصفحات :

المدينة المنورة

30-04-2007

6

العدد : 16077
المسلسل : 27

لطفي عبداللطيف - الرياض

أكد عدمه من الدعاء أن ما قام بعض الأشخاص من مبايعة لأشخاص من بينهم في المسجد الحرام هو أمر لا يجوز وهو سلوك منحرف وفساد. وأضافوا أن البيعة لا تجوز إلا لولي الأمر الذي يبايعه الأمة جميعها.

كلام باطل ومنكر

قال الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء / عضو اللجنة الدائمة للإفتاء : بأن هذا كلام باطل ولا يقبل لأنه يدعو إلى الضلال ويدعو إلى تفريق الكلمة ، وهذا يجب الإنكار عليه ويجب رفض كلامه وعدم الالتفات إليه لأنه يدعو إلى باطل ، ويدعو إلى منكر ، ويدعو إلى شر وفتنة البيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين ، وهذه البيعات المتعددة مبتدعة ، وهي من إفرازات الاختلاف والواجب على المسلمين الذين هم في بلد واحد وفي مملكة واحدة أن تكون بيعتهم واحدة لإمام واحد ، ولا يجوز البيعات المتعددة.

شر وأباطيل

من جهة قال الشيخ سعيد بن مسفر القحطاني :، ان ما قام به هؤلاء



أبا الخيل



الفوزان



القحطاني

أبا الخيل: هذه الجماعات أهدافها سياسية دنيوية وليست دينية

الفوزان: أمثال هذه البيعة دعوة باطلة وسلوك منحرف وفساد

القحطاني: أفكار لها نتائج ومآلات خطيرة على المجتمع وأهله

والوطن من شر هؤلاء وأباطيلهم.

بيعة فاسدة

مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل على أن البيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين ووصف بيعة الفتنة الضالة لبعض الأشخاص بأنها فاسدة وقال : بأن ما نكر من

أن هؤلاء بعضهم بايع بعضا في المسجد الحرام وأمام الكعبة لا يعد ذلك غريبا بل هو نتج نتجه كثير من الجماعات الغالية المتطرفة ومن سبب أفرار وأحوال هذه الجماعات وعرقها ودرسها أتركها تماما وأشك في أنهم يعملون هذه الأعمال سواء على مستوى الجماعة وهرمها الكبير أو على مستوى اجزائها

الصغيرة لأن لكل جماعة كبرت أو صغرت حرما معناها هو المحيط الذي يتحرك من خلاله المنتسب إلى هذه الجماعة وقد تأتبه الأوسر والنواهي وهو لا يعلم من أين تصر وما ذاك إلا لأن هذه الجماعات تسمى لأهداف سياسية وبنوية لا تمت للدين بصلة لأنه كما هو معلوم دين الإسلام ينبذ الإرهاب وحقته ويحرمه وينهى عن الفساد والافساد في أي أمر ومهما كانت المبررات والدوافع وسواء كان الموصول إلى هذا الإرهاب قولا أو فعلا.

مواجهة الأفكار

وأكد على وجوب مواجهة هذه الأفكار وهذه المؤثرات والتوجهات المنحرفة حيث بلغ هذا الفكر مداه وحده ومنتهاه وإذا لم يكن هناك صراحة وصدق في الطرح والمعالجة وصار الأمر مبنيا على المجاملة والصدارات فإن الأمر سيزداد وسيتفاقم وبالتالي قد يكون القضاء عليه ومعالجته أمرا صعبا. وقال الدكتور أبا الخيل : إن على الجميع صغيرا كان أو كبيرا تكرا كان أو أنفى ومهما كان جنسه أو عمله واجبا مستحبا في مواجهة هذا الفكر الذي يقصد منه القضاء على كل خير وعلى

ما تعشبه بول العالم من امن و أمن وعلاقات قوية فيما بينها وخصوصا بلاد الحرمين الشريفين فإنهم يحاولون زعزعة أمنها وخلقة فكر أبنائها والتأثير عليها بكل ما يمكن من امكانيات مادية ومعنوية داخلية وخارجية فإذا لم تنق صفا واحدا متراضا ونجعل أدينا بعضها ببعض في حماية معتقدنا ومنهجنا وفكرنا وننقف وفقة رجل واحد مع ولاه أمرنا وعلمائنا فإنه قد يحدث مالا تحمد عقياه وقد تمنى في المستقبل شيئا لو فعلناه وبالتالي لا تنفع التمنيات ولا يجدي الندم.

الجهود الدؤوية

ونوه الدكتور أبا الخيل بالجهود الموقفة والأعمال الدؤوية المخلصنة التي تبذلها الجهات الأمنية من أجل القضاء على الإرهاب وضرب أمكانه وتقصي حقائقه والعمل المتواصل على اجثائه من جذوره بإذن الله تعالى. وأشار بأن هذه الجهود في مكافحة الإرهاب هي استمرار للنهج الذي نادى به قائد مسيرة هذه البلاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز حفظه الله في محافل كثيرة ومن أبرزها المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب .

المفتى العام: نقض البيعة من الكبائر العظيمة والآثار الجسيمة



عبد العزيز آل الشيخ

مفتي المملكة سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ علق هذه القضية بقوله: نحن بحمد الله تعالى نعيش في هذه البلاد السعودية المباركة، في ظل ولاية عادلة، قد انعدت لها البيعة، وصحت إمامة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، على هذه البلاد وأهلها، ولزم الجميع السمع والطاعة بالمعروف، والبيعة ثابتة في عنق أهل البلاد السعودية كافة، لإجماع أهل الحل والعقد، على إمامته.

رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة، لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية.

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: من أتاكم، وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم، فاقتلوه، كائناً من كان. أجره مسلم.

وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى كثيرة.

قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لسويد بن غفلة: ولعلك أن تخلف بعدي، فأطع الإمام، وإن كان عبداً حبشياً وإن ضربك، فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن دعاك إلى أمر منتقص في دينك، فقل: سمع وطاعة، دمي دون ديني، أخرجه مسلم.

وعلى هذا سار السلف - رضي الله عنهم - كلهم يوجب السمع والطاعة لإمام المسلمين، ويحرم الخروج عن جماعة المسلمين.

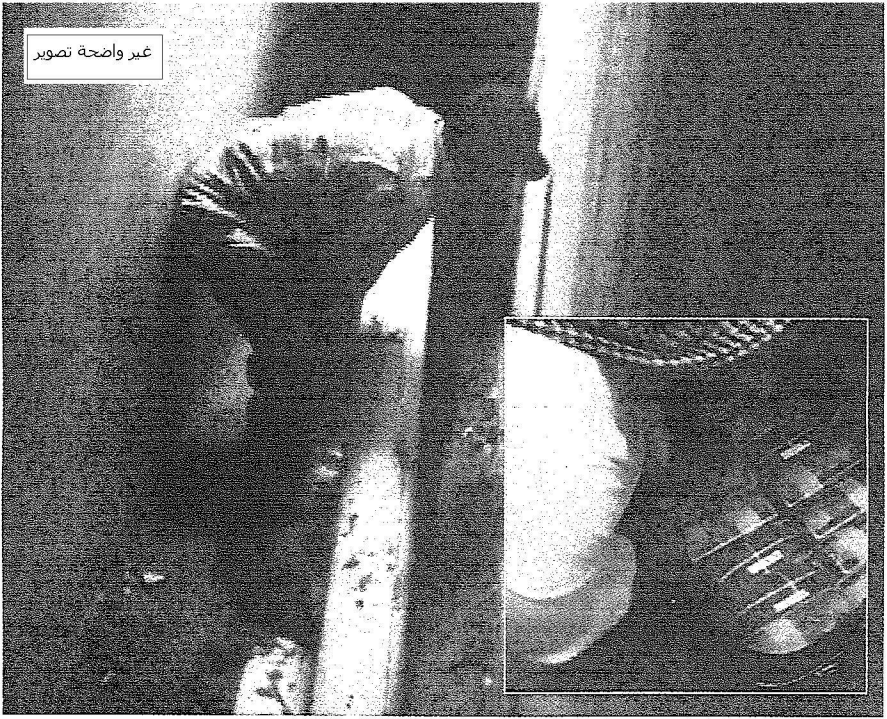
وأضاف أن من الكبائر العظيمة، والآثار الجسيمة، نقض البيعة، ومبايعة آخر، مع وجود الإسام واتخاذ البيعة له، وهذا خروج عن جماعة المسلمين، وهو محرم ومن كبائر الذنوب، يقول أبو هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، مات ميتة جاهلية، أخرجه مسلم.

وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من كره من أميرد شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شيراً مات ميتة جاهلية. أخرجه البخاري ومسلم.

وفي حديث عامر بن ربيعة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مات وليست عليه طاعة، مات ميتة جاهلية، فإن خلعها من بعد عقدها في عنقه، لقي الله تبارك وتعالى وليست له حجة، أخرجه الإمام أحمد.

ولمسلم من حديث ابن عمر -

غير واضحة تصوير



اسلحة و اموال عثر عليها تحت الارض

بين عثميين بلاد بنين السحاب فتح الكارث

وهما ولاية الأمور فيها من العلماء والحكام حيث كانوا يسلطون استتيم على الجالس على العلماء وعلى الدعوة وعلى الإمراء وعلى الحكام الذين فوق الأمرء وأن غيبة مثل هؤلاء أشد إثمًا وأقبح عاقبة وأعظم أثرًا لتقريب الأمة .. إن غيبة وتدمير لما يحملونه من المسئولية ، فإن الناس إذا اغتابوا العلماء قل قدر العلماء في أعين الناس وبالتالي يقل ميزان ما يقولونه من شريعة الله وحينئذ يقل العمل بالشرعية بناء على هذه الغيبة .

فيكون في ذلك إضعاف لدين الله تعالى في نفوس العامة وأن الذين يغتابون ولاية الأمور من الإمراء والحكام إنهم ليسبون إلى المجتمع كله . لا يسبون إلى الحكام فحسب ولكنهم يسبون إلى كل المجتمع ، إلى الإخلاق بأمنه ، وأتزانته وانتظامه ، ذلك لأن ولاية الأمور من الإمراء والحكام إذا انتكح الناس أعراضهم قل قدرهم في نفوس العامة وتردوا عليهم فلم ينصاعوا لأوامرهم ولم ينتهوا عما نهوا عنه وحينئذ تحل الفوضى في المجتمع ويصير كل واحد من الناس أميراً على نفسه وحينئذ تفقد الأمور ويصبح الناس فوضى لا راية لهم وإن الغيبة من كبار الذنوب ليست بالأمر الهين .



قال الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - إن البعض يرددون أقاويل كاذبة حول بيعة ولاية الأمر أو يبايعون أشخاص من بينهم هم كالثنين قالوا للنبى عليه الصلاة والسلام أنه مجنون وشاعر وكما يقال : لا يضر السحاب نبح الكلاب ، لا يوجد - الحمد لله - مثل بلادنا اليوم في التوحيد وتحكيم الشريعة وهي لا تخلو من الشر كسائر بلاد العالم بل حتى المدينة النبوية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وجد من بعض الناس شر ، لقد حصلت السرقة وحصل الزنا .

وقال رحمه الله :- ومن حقوق الرعاة على رعيتهم : أن ينصحوهم ويرشدوهم ، وأن لا يجطلوا من خطاهم إذا أخطأوا سلماً للفرح فيهم ، ونشر عيوبهم بين الناس ، فإن ذلك يوجب التنفير عنهم ، وكراهيتهم ، وكراهية ما ابن عثيمين يقومون به من أعمال وإن كانت حقاً ويوجب عدم المسح والطاعة لهم .

وإن من الواجب على كل ناصح ، وخصوصاً من ينصح ولاية الأمر أن يستعمل معهم الحكمة في نصيحته ، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة .
وقال - رحمه الله - : ولقد أبغى بعض الناس بغية صنفين من الأمة

د. النجيمي د. الرضا : مبايعة زعيم الفتنة فاسدة وخروج عن ولي الأمر

عبدہ الاسمری - عسير

أكد رئيس قسم الدراسات المدنية بكلية الملك فهد الأمنية والإستاذ بالمعهد العالي للقضاء الدكتور محمد النجيمي د. المدينة، أمس تتخذه لجهود رجال الأمن في الكشف عن المخطط الإرهابي الأخير . مشيراً إلى هؤلاء الإرهابيين وما كشف من خلال المخطط من أموال ضخمة ونخاش كبيرة وتدريب على قيادة الطائرات .. وقد ورد مني اجتهاد سابق بأن هناك جهات أو أطراف اقليلية أو دولية وراء ذلك الدعم الكبير وبذلك أصبح الأمر خطيراً والكشف عن المخطط الأخير كشف ضعف وانحياز هؤلاء ، مضيفاً أن ما حصل من مبايعة من ٦١ شخصاً لزعيم الفتنة في الحرم المكي فإن هذا فيه استهانة بالبيعة في الإسلام التي لها ضوابط وشروط مؤكداً انها بيعة فاسدة وباطلة وخروج عن ولي الأمر إضافة إلى أنها مبايعة أممة على سفك الدماء وقتل الابرياء وترويع الأمنيين مما يدل على أنهم بلغوا إلى مرحلة خطيرة من الفكر ولا بد من عقابهم عقاباً أليماً حتى يكونون عبرة لمن خلفهم وأشار النجيمي إلى ان الوعي صار كبيراً في المجتمع حول قضايا الفكر الضال وما ينطوي عليه مشيراً الى انه يتوقع ان المجموعة التي ضبطت قد يكونون من القدامى الذين يعتقدون مثل هذا الفكر المنحرف وكانوا لا يزالون على الساحة ومع الضربات الاستباقية لرجال الأمن بدأوا يساقطون وبدأوا يسبرون في تخبطاتهم وعشو انبيهم وفكرهم الضال المنحرف فوقوا نتيجة ما اقررت أيديهم .

ابن باز : لا يجوز لأحد أن ينزع يداً من طاعة



ابن باز

كان سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - قد أكد ان الواجب على جميع المسلمين السمع والطاعة لولاة الأمور بالمعروف كما نلت على تلك الأحاديث الصحيحة ، الواردة والثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز لأحد أن ينزع يداً من طاعة بل يجب على الجميع السمع والطاعة لولاة الأمور بالمعروف ، يقول النبي عليه الصلاة والسلام : [من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ، ومات ، مات ميتة جاهلية] الواجب على المؤمن هو السمع والطاعة بالمعروف ، وأن لا يخرج عن السمع والطاعة بل يجب عليه الإذعان والتسليم بما قاله النبي عليه الصلاة والسلام ، فالواجب على جميع الرعية ، السمع والطاعة له بالمعروف والحذر من الخروج عليها والحذر من معصيتها بالمعروف ، أما من أمر بالمعصية - فالمعصية لا يطاع أحد فيها لا من الملوك ولا من غير الملوك ، لقول النبي عليه الصلاة والسلام : [إنما الطاعة بالمعروف ، لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق] فإذا أمر ملك أو رئيس جمهورية أو وزير أو والد أو والدة أو غيرهم بمعصية كشرب الخمر أو أكل الربا ، لم يجز للطاعة في ذلك بل يجب ترك المعصية وأن لا يستهين أحد في معصية ، وطاعة الله مقدمة إنما الطاعة في المعروف هكذا جاءت

السنة الصحيحة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام . وقال سماحته : ان من مقتضى البيعة النصح لولي الأمر ، ومن النصح : الدعاء له بالتوفيق والهداية وصالح النية والعمل وصالح البطانة ؛ لأن من أسباب صلاح الوالي ومن أسباب توفيق الله له : أن يكون وزير صدق يعينه على الخير وينكره إذا نسي ، ويعينه إذا نكر ، هذه من أسباب توفيق الله له . فالجواب على الرعية وعلى أعيان الرعية التعاون مع ولي الأمر في الإصلاح وإماتة الضر والطيب والأسلوب الحسن والتوجيهات للسيدة التي يريجه من ورائها الخير دون الشر ، وكل عدل يقرب عليه شر أكثر من المصلحة لا يجوز ؛ لأن المقصود من الولايات كلها : تحقيق المصالح الشرعية ، ودرء المفاسد ،

شروط البيعة وحكم من نكث بها

البيعة في اللغة والاصطلاح

لغة: البيعة مصدر بايع بيعة ومبايعه، وهي الصفة على إيجاب البيع وعلى المبايعه والطاعة، والبيعة المبايعه والطاعة، وبايعه عليه -مبايعه- عاهده، وبايعته من البيع والبيعة جسيما، وفي الحديث الشريف قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: لا بايعوا في علي الإسلام- هو عبارة عن العقيدة والتمسك، كان كل واحد منهما بايع ما عنده له، وأعطاه خاصة نفسه وطاعته وخيلته أمره. وقد وردت لفظة بايع في القرآن الكريم كما في سورة التوبة الآية ١١١ قال تعالى: **فَأَسْتَشِيرُوا بِمَشْئَرِهِ** الذي يريتم به **»**، وفي سورة الفتح في الآية العاشرة: **الَّذِينَ يَبِيعُونَ بِنْتِ أَبِي لَهَبٍ إِلَى اللَّهِ** وفي الآية ١٨: **أَلَمْ يَبْعُوا اللَّهَ** من المؤمنين إذ يبايعونه تحت الشجرة **»**، كما وردت لفظة البيعة في كثير من أحاديث الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- كما في قوله في مسند الإمام أحمد: **«** ما مات وقد نزع يده من بيعة كانت دينته ميتة ضلته **»**، وفي مسند الإمام أحمد أيضا أنه -صلى الله عليه وسلم- كان لا يصفح النساء في البيعة، وفي صحيح البخاري في باب الجنائز **«** أخذ علينا البيعة عند البيعة ألا نزوج **»**، البيعة اصطلاحا: هي إعطاء العهد من المبايع على السمع والطاعة للإمام في غير محمية، وفي النسخة والمقره والحسر واليسر وعدم منازلة الأمر وتوقيض الأمور إليه.

شروط صحة البيعة



- 1- أن تجتمع في المخوذة له البيعة شروط الإمامة، فلا تتعد البيعة في حالة واحد وقد منها إلا مع الشوكة والغلبة، وهنا يكون الحديث عن بيعة المتقلب.
- 2- أن يكون المتولي لعقد البيعة (بيعة الإتمام) أهل الحل والعقد قبل البيعة العامة: فلا عبرة لبيعة العامة إن لم يبايع أهل الحل والعقد، فلي تديره ضمان التي لإتبات والتحالقات داخل الخشبة السليمة شرط لاستقرار الأمر وعدم نشب البيعة والتنازع بعد البيعة، أي تأسيس البيعة على الشرعية وأصحتها.
- 3- أن يجيب المبايع إن البيعة، فهو استمعه لم يتعد إمامته، ولا يجر عليها إلا أن يكون لا يصلح أحد للإمامة إلا هو؛ فيجبر عليها بالأخلاف (حكي الله عز وجل: **فَلَوْ اسْتَقْبَلْتُمْ الرِّسَالَهَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَنْعْتُمَْهَا مِنْكُمْ**)، وفي سورة الفتح في الآية العاشرة: **الَّذِينَ يَبِيعُونَ بِنْتِ أَبِي لَهَبٍ إِلَى اللَّهِ** وفي الآية ١٨: **أَلَمْ يَبْعُوا اللَّهَ** من المؤمنين إذ يبايعونه تحت الشجرة **»**، كما وردت لفظة البيعة في كثير من أحاديث الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- كما في قوله في مسند الإمام أحمد: **«** ما مات وقد نزع يده من بيعة كانت دينته ميتة ضلته **»**، وفي مسند الإمام أحمد أيضا أنه -صلى الله عليه وسلم- كان لا يصفح النساء في البيعة، وفي صحيح البخاري في باب الجنائز **«** أخذ علينا البيعة عند البيعة ألا نزوج **»**، البيعة اصطلاحا: هي إعطاء العهد من المبايع على السمع والطاعة للإمام في غير محمية، وفي النسخة والمقره والحسر واليسر وعدم منازلة الأمر وتوقيض الأمور إليه.
- 4- أن تكون البيعة على كتاب الله، وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، قولاً، وعسلاً، وعلى أن تكون الطاعة ما دامت في الله، وفي غير محمية: لأنه لا طاعة لخلق في محمية الخلق.
- 5- ألا تعد البيعة لأكثر من واحد: لأنه إذا أئتم أحد الخلافة مع وجود الخليفة وجب قتال الآخر. كما روي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في صحيح مسلم أنه قال: **«** إذا بويع لخصم فقتلوا الآخر نبيها **»**، أي التأييد للخلاف لمن تمت له البيعة بالفعل؛ لأن في هذا نقاً لصف الجماعة وإثارة للفتنة.
- 6- الحرية الكاملة للمبايع في البيعة كما فعل الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- في بيعة الخلفاء الراشدين، وإن البيعة عند إرضاء واختيار لا يصلح فيها إلى الإيجاب والإكراه.
- 7- الإسهاء على المبايع: وهذا شرط شره بعض العلماء لكي لا يدعي أحد أن الإمامة عدلت له سرا فيؤدي ذلك إلى الشقاق والفتنة، وهو ما يتعد في العصور الحاضر عبر انقلاب المباشير لسير العمليات الانتدابية إعمالها، والإعانة عن سيرها بمغالبية والرتابة السعيدية والقانونية.

حكم نكث البيعة

فرض الشرع على المسلم الوفاء بالعهود، سواء كان ذلك بين المسلمين بعضهم وبعض، أم مع غير المسلم من أهل الكتاب، بل وكذلك مع الكفار إذا استسلموا، فقد قال تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**، وقال تعالى: **وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا**، وقال **فَمَا شَقَّيقُوا لَكُمْ فَامْسِكُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَذِبُ الْمُكْفِرِينَ**، والبيعة بما أئتمها عقد وعهد بين المسلمين وخليفهم فإئتمها بالغة في هذه الآيات، وباختلاف أنواع البيعة يختلف أيضا حكم نكثها من جهة الطرف الذي نكث من هو الحاكم، أم للمحكوم، ومن جهة نوع البيعة التي نكث:

- 1- فحكم من نكث البيعة على الإسلام الكفر، والارتداد بالطلاق العلماء، وإن اختلفوا في علوته بحسب حاله وحال الأمة.
- 2- وحكم من نكث البيعة على النصرة أو الجهاد أو السمع والطاعة من أن يصدر عنه ما ينافي أصل الإيمان فهو عاص مرتكب لكبرى من الكبائر: لأنها تقضى عهد، وقد تواعد الله من نقض العهد، ولكنها تختلف جرماتها باختلاف موضوعها فلشدها حرمة نكث بيعة الإمام الشرعي على السمع والطاعة في غير محمية دون غير شرعي، وأذا البيعة على النصرة والجهاد فهي تاتي في ظروف استثنائية؛ فلذلك نكثها الخلف من نكث بيعة الإمام التي وردت فيها أحاديث كثيرة تحرم نكثها.